الوظيفية الجديدة

(NEO-FUNCTIONALISM)

تستمد الوظيفية الجديدة بعض عناصرها من النظرية الوظيفية، فهي تعتبر ان التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا ولكن لا يمكن ان يتم في ظل قيادات غير سياسية (خبراء وفنيين)، فمسار التكامل تؤثر فيه وبشكل فعال الدول وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي.

ومحور هذه النظرية ان الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر انه من غير الممكن ان تتعاطى فيها بنجاح وفعالية فرديا، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات اقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وان كانت محددة ومحدودة.

وفي هذا الاطار تنشا نخبة سياسية جديدة في هذه المؤسسات لها توجهات وولاءات إقليمية، تتعمق نتيجة امتلاكها للقرار على المستوى الإقليمي. ويرافق ذلك توسع عملية التكامل الى مجالات اخرى وفق مبدأ الانتشار (spill-over) نتيجة امتلاكها (المؤسسات) القدرة على حل القضايا على المستوى الاقليمي مما يؤهلها في ظل هذا النجاح الذي تحققه – المنظمات- إلى أن تتحول إلى محور استقطاب للولاء من مجتمعات الدول الاعضاء وهو ما يؤدي بالتدريج إلى تحول الولاءات القومية من مستوى الدولة الى مستوى المنظمة الاقليمية.

وتساهم عملية انتقال الولاء في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول الاقليمية قي دولة اقليمية واحدة ، وهذا معناه تسييس عملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا الى ميادين السياسة العليا.

وتشدد الوظيفية الجديدة على دور جماعات المصالح في الدفع بعملية التكامل نتيجة المردود المنفعي على مصالحها، مما يجعلها تقف بشدة في وجه اي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف ذلك المسار.

وتبرز فرضية عملية التكامل الآلية في منظور الوظيفية الجديدة باعتبار أن أي مستجدات أو قضايا تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها والتعاطي معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى تصل العملية في نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار البنيوي.

إن إحدى المسلمات الرئيسية للوظيفية الجديدة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون القرار السياسي محصلة ديناميكية للعلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح.أي القدرة على إيصال مواقف مجموعات المصالح إلى السلطة، وتحويله إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل.

رواد النظرية:

1-**ارنست هاس(Ernst Haas)**: يرى هاس ان التكامل ينتج عن جهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص المدفوعون بدوافع براغماتية بحتة،ولذا فالنخب التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط المنظمات فوق القومية ستجد نفسها تبحث عن نخب اخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة.

ويركز على مسالة التسييس التدريجي لأغراض وأهداف الأطراف، لا سيما ان هذه الاهداف اعتبرت من البداية اهدافا فنية او أهدافا ليست موضع خلاف . ويتم التسييس من خلال موافقة الاطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الانسب لتحقيق الاهداف الفنية او غير الخلافية.

استخدم هاس مصطلح الانتشار (spill-over) وهو نفس المعنى الذي قصده ميتراني بمصطلح التعميم (ramification)، حيث لاحظ في دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية أنه كان عدد قليل نسبيا ممن يؤيدون المشروع بقوة ، وبعد سنوات من عمل الهيئة أصبح الجزء الأكبر من قادة الاتحادات العمالية والأحزاب السياسية من أنصار هذه الهيئة، وهذا

يعني أن الذين يحققون منافع المنظمات فوق القومية من قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى.

يقول هاس " إن تجربة التكامل في اوربا الغربية بعد عام 1967 تدل على ان المصالح المستندة لاعتبارات براغماتية هي مصالح معرضة للزوال مالم تدعم بالتزام ايديولوجي او فلسفي عميق. وبالتالي فالاتحاد السياسي القائم على المصالح البراغماتية من الصعب دوامه".

2-**اميتاي ايتزيوني (amitay etzioni)**: اتجهت دراسة الباحث الامريكي الى تتبع تطور عملية التوحيد السياسي بغرض بناء نموذج تكاملي ويستند هذا النموذج لاربع مراحل:

1) حالة ماقبل التوحيد : لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة ، ثم تبدأ تنتشر وتتسع وتلعب النخب الدور الرئيسي في عملية التوحيد في هذه المرحلة حيث انها تكون المشجع الرئيسي على الوحدة سواء كانت نخب داخلية او خارجية.

ولا يركز ايتزيوني في هذه المرحلة على العوامل المشتركة مثل التجانس الثقافي أو التواصل الإقليمي أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

2) عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها:من خلال تشكيل هوية اجتماعية موحدة عن طريق نشر قيم وشعارات التوحيد، وتبرز قوى التوحيد والتي قد تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية وهنا يشير ايتزيوني إلى أن النخبة من داخل النظام تكون هي المدافع الرئيسي عن التوحيد وليس النخبة الخارجية.

3) مرحلة التوحيد من خلال القطاعات التي تشملها : تبدأ هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات وفق مبدأ الانتشار، وهنا يتبنى اتزيوني المقاربة الوظيفية لهاس والاتصالية لدوتش.

4) نضوج عملية التوحيد ووصولها الى النهاية المرسومة لها : يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات وتكون المراحل السابقة الثلاث قد اكتملت مسيرتها. وهنا يشير ايتزيوني إلى أن الاتحادات الناضجة أي التي اكتملت في بنائها تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها، أي تختلف في مستوى النقطة التي توقفت فيها عن التوسع والانتشار.

استنتاجات:

1-الاتحادات ذات النخب القليلة يرجح لها النجاح أكثر من تلك التي تضم نخبا عديدة على أساس أن العدد الأكبر يوفر الفرصة للمزيد من المشكلات.

2-النخبة الأكثر فاعلية هي التي يسميها اتزيوني النخبة النظام ، وليست النخبة التي تكون مجموعة أفراد ، فالنخبة النظام تمتلك القدرة على الحسم الموجود لدى النخبة الفرد، ولكن مع إمكانية تعميم الالتزامات الموجودة بين الاتحادات التي تتصف بالمساواة بين أعضائها. وتحقيق حسم يتحقق من وجود مركز مهيمن لصنع القرار، أما تعميم الالتزامات فيتم نتيجة أن "النخبة النظام" تمثل جميع الأعضاء في الاتحاد فضلا عن كونها تمثل الاتحاد ككل.

3-كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه النخبة أكبر ، كلما تدعمت الهوية الاجتماعية للاتحاد أكثر كلما كانت احتمالات النجاح أكثر.

وتتضح صحة الفرضية في السوق الأوروبية المشتركة(cee) 1958-1964 التي أدت إلى زيادة النفع العائد على الأعضاء ، وهو ما أدى بدوره لتدعيم شخصية السوق (القيم، الدين، الروح القومية، المشاعر والرموز..).

4-أكد اتزيوني على أهمية الاتصالات في تطور الوحدة، إذ أن وجود قنوات اتصال فعالة وسريعة وتعبر عن الأعضاء شرط أساسي الاستجابات الملائمة.أما وجود اتصالات مشوهة أو ضعيفة فيعيق تطوير الاستجابة الكافية من الأطراف المشاركة في الوحدة.

5-إن الجهود لتوحيد الدول النامية هي أقل احتمالا للنجاح من الجهود التوحيدية في الدول المتقدمة، إذ تتسم الدول المتخلفة بأمية واسعة وأفق ضعيف ونقص في المهارات السياسية والتنظيمية الضرورية لمعالجة مشاكل التوحيد أو التكامل الإقليمي.

6-البطء قي جهود التوحيد يكون أكثر فعالية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة ، والإسراع في الخطوات يكون أكثر فعالية عندما يصل الاتحاد إلى مرحلة النضج أو المرحلة النهائية. لأن الإبطاء يعني تقليص التغيرات التي يراد إدخالها من أجل السماح لمزيد من الوقت للتكيف وتقليل الضغوط المعارضة للوحدة، أما الإسراع أو التصعيد فيعني زيادة التغيرات لجعل فوائد الاتحاد ملموسة أكثر.تصدق هذه الفرضية على نموذجي اتحاد الوست أنديز 1958-1962 والجمهورية العربية المتحدة 1958-1961 ، حيث تسارعت عملية التفكك عندما بذلت الجهود للإسراع في عملية الوحدة أما السوق الأوروبية المشتركة فإن الإسراع في الخطوات كان فقط في لحظة النجاح.

7-إن مكافأة (الحصول على المنافع) أكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية والفرعية المشاركة في الاتحاد هو عامل مهم لدفع النجاح إلى حده الأعلى ، إذ أن توزيع المنافع يساهم في اتساع دائرة التأييد حيث يصبح لدى الأطراف منافع مكتسبة تساهم في تصليب موقفها عند مواجهة الاتحاد لأية أزمات.مثال ذلك الوست أنديز والجمهورية العربية المتحدة جرت المحاولات لانجاز الوحدة بشكل كامل قبل أن تكون منافعها بادية للأطراف.

تقييم النظرية.

- تبدو الوظيفية الجديدة اكثر واقعية من الوظيفية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصورها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي (عملية انسحاب التكامل من قطاع اخف تنازعا الى قطاع اوسع تنازعا). وهنا يجب الإشارة إلى أن كثير من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كان ورائها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه وليس وضعا انعكس آليا في وضع آخر .
- ضعف فرضية تراجع السلطة السياسية الوطنية في كل دولة امام جماعة المصالح المستفيدة من التكامل : يبرز من قدرة مجلس الاتحاد الاوروبي (وهو يمثل القوى الرسمية– الدول–) في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الاطراف غير الرسميين.
- ضعف المسلمة القائلة بانتقال الولاء من الدولة الى المنظمة : وهذا وان كان ممكنا على صعيد افراد فهو لم يحدث على صعيد سوسيولوجي، وإن كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية خاصة لم يستطع أن يكون إيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظفه لمصلحة المنظمة.
- ليس من الضروري ان يكون لكل خطوة حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي اثر ايجابي ، فقد تفرز احيانا اثارا سلبية تؤدي عكس ما أريد له فتخلق خلافا وتوترا بين الدول. كما أن عملية التكامل يمكن ان تتوقف او تتأخر في أي مرحلة نتيجة تحول ميزان القوى السياسي في اي دولة في اتجاه مضاد للتكامل، وقد تكون لأسباب واعتبارات محض إستراتيجية لا علاقة لها بالتكامل.
- غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المد الوحدوي في ظل غياب التأثير المباشر لمصالح الدول المختلفة.وغياب الترابط بين المنظمات الإقليمية

وجماعات المصالح تعطل أكثر فرضيات الوظيفية الجديدة حول مسار الاندماج التدريجي.